

# البرلمان يقرّ تعديل قانون الانتخابات



أقرّ مجلس النواب في جلسته المنعقدة صباح أمس برئاسة رئيس المجلس الأخرى على الراعي مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون رقم "13" لسنة 2001 بشأن الانتخابات العامة والاستفتاءات وتعديلاته بصيغته النهائية في ضوء استعراضه لتقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الشئون الدستورية والقانونية والحريات العامة وحقوق الإنسان وبعد مناقشته مادة مادة وإقراره للتقرير التكميلي لذات اللجنة وبحضور ممثلي الكتل البرلمانية للأحزاب والتنظيمات السياسية والمستقلين الممثلين في المجلس وحضور رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء القاضي محمد حسين الحكيمي وعضو اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ورئيس القطاع القانوني القاضي محمد محمد القاضي.

هذا وقد أكدت مناقشات نواب الشعب وتعديلاتهم على مشروع القانون على الانطلاق من مصالح اليمن العليا وإجراء الانتخابات القادمة بصورة حرة وشفافة ونزيهة يشترك فيها كل من بلغ السن القانونية وسجل اسمه في الدائرة الانتخابية وفقاً للقانون. مشيرين إلى ضرورة أن تجري الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية بالسجل الانتخابي الإلكتروني.

لافتين إذا استحال على اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات إنشاء السجل الانتخابي الإلكتروني في أي من الدوائر الانتخابية المحلية في الانتخابات القادمة أحاطات الاطراف السياسية بذلك وعرضت الأمر على رئيس الجمهورية لاتخاذ القرار بإجراء الانتخابات لتلك الدوائر بالسجل الانتخابي اليدوي الحالي بعد تصحيحه.

ويهدف مشروع التعديل المقدم من الحكومة إلى إنشاء سجل إلكتروني وطني انتخابي لتلافي أوجه القصور في السجل العادي، والاختلالات المرافقة له، بحيث يعتبر هذا السجل الإلكتروني نواة لإنشاء سجل مدني تستكمل الحكومة إعداده يعتمد عليه مستقبلاً في تحديث سجلات الناخبين.

وخوّلت الحكومة اللجنة العليا للانتخابات بإنشاء هذا السجل، وتنظيم قواعد وإجراءات ومواعيد التسجيل الإلكتروني وكيفية إعلانه.

وجاء هذا التعديل استناداً إلى ما جاء في الفقرة "7" البند "ب" من المادة "12" من قانون الانتخابات العامة والاستفتاءات، الناقد، الذي ينص على أن تقوم الحكومة بإنجاز هذا السجل، الذي كان من المفترض الاعتماد عليه في انتخابات عام 2011م.

## نائب رئيس الدائرة الفنية بالمؤتمر لـ «الميثاق»:

# المؤتمر الشعبي يعمل بجدية على إنجاز مشروع السجل الإلكتروني

## التعديلات تلغي مقر العمل كمواطن انتخابي.. والبطاقة الإلكترونية ليست شرطاً لعملية القيد

نقول ذلك لأننا نعرف أن العديد من المراكز تعثر العمل فيها في مراحل القيد والتسجيل اليدوية السابقة بسبب أن المشاركين كانوا من خارج المركز.

### المؤتمر متفاعل

أين هو المؤتمر الشعبي العام وسط هذه التحضيرات والاستعدادات؟ المؤتمر الشعبي العام يعمل على قدم وساق في هذا الجانب ومتفاعل مع كل ما من شأنه إنجاز مشروع السجل الإلكتروني الانتخابي الجديد وبما يؤدي إلى إجراء الاستحقاقات الانتخابية القادمة في موعدها وفقاً للمبادرة الخليجية والبيتها المزمّنة.

وقد عقدت العديد من فروع المؤتمر بالمحافظات العديد من الاجتماعات لما من شأنه الإعداد والتجهيز لهذه المرحلة من خلال متابعة أعضاء وعضوات المؤتمر الشعبي العام وأنصاره لمن يجيدون استخدام أجهزة الحاسوب بسرعة تقديم طلباتهم عبر الرابط المحدد من اللجنة العليا على مواقع الإنترنت أو تسليم ملف يحتوي على البيانات والمؤهلات إلى موقع اللجنة العليا للانتخابات بأمانة العاصمة والمحافظات، ونحب بهذا الشأن التأكيد أن قيادة المؤتمر ممثلة بالأعيم على عبدالله صالح ورئيس المؤتمر الشعبي العام الذي يولي هذا الموضوع اهتماماً كبيراً وكذا الأمانة العامية للمساعدين.. والإشراف العام والمتابعة المستمرة من قبل الأستاذ عارف عوض الزوكا الأمين العام المساعد على كل المعام الملقاة على عاتق الدائرة الفنية وشؤون الانتخابات.

### كلمة أخيرة

اشير إلى انه لا صحة لما تم تداوله خلال الأشهر الماضية بعدم قبول تسجيل أي مواطن في سجلات القيد والتسجيل لمشروع السجل الإلكتروني مالم يكن حاملاً للبطاقة الشخصية الإلكترونية ويحق لكل مواطن ومواطنة ممن لا يحملون أي هوية بلغ السن القانونية قيد اسمه في سجلات القيد والتسجيل بشهادة اثنين معرفين من أبناء المركز. كما أن أقرار التعديلات الخاصة بقانون الانتخابات من قبل البرلمان عد الفقرة الخاصة بالبدائل في حالة تعثر تنفيذ السجل الإلكتروني في أي مركز أو دائرة أو مديرية والتي اقترح فيها مجلس الوزراء قبل إحالتها إلى البرلمان أن يتم اعتماد السجل اليدوي الحالي بعد تصحيحه، وكونها لاقت اعتراضاً من أحزاب المشترك فقد اكتفى البرلمان بالآتي :- إذا استحال على اللجنة العليا للانتخابات إنشاء السجل الإلكتروني في أي من الدوائر الانتخابية أحاطت الاطراف السياسية بذلك وعرضت الأمر على رئيس الجمهورية لاتخاذ القرار بإجراء الانتخابات لتلك الدوائر بالسجل الانتخابي اليدوي الحالي بعد تصحيحه.



**أوضح الاخ خالد أبو عبيدة -نائب رئيس الدائرة الفنية وشؤون الانتخابات في المؤتمر الشعبي العام- أن قيادة المؤتمر تحرص على إنجاز عملية القيد والتسجيل وفقاً للسجل الانتخابي الإلكتروني.. مؤكداً أن رئيس المؤتمر الشعبي العام يولي هذه المرحلة اهتماماً خاصاً، كما أن فروع المؤتمر بالمحافظات تواصل الاستعداد والتجهيز لخوض هذه المرحلة.**

**وقال أبو عبيدة في لقاء مع صحيفة «الميثاق»:** إن التعديلات على قانون الانتخابات والمعروضة على البرلمان تركّزت حول عمليات القيد والتسجيل الإلكتروني والتي ستتم عبر أربع مراحل إضافة إلى أن التعديلات تضمنت إلغاء مقر العمل كمواطن انتخابي، إضافة إلى إلغاء شهادة العاقل والأمين والبطاقة العسكرية كإثبات للمهوية، وإلى نص ما جاء في اللقاء...

## فروع المؤتمر تواصل الاستعداد للمرحلة الانتخابية المقبلة

من الصعب تنفيذ ذلك وبطريقة سريعة مباشرة وإنما ستقوم اللجنة العليا للانتخابات بعد انتهاء عملية التسجيل في جميع المحافظات بإجراء فحص ومطابقة لبيانات الناخبين المقيدين على مستوى الجمهورية لتحديد حالات تكرار القيد والتحقق منها.

هل ستنفذ عملية القيد والتسجيل في وقت واحد في جميع محافظات الجمهورية؟

عملية القيد والتسجيل لن تنفذ مرة واحدة، وإنما ستكون على أربع مراحل يتم توزيع عدد من المحافظات لكل مرحلة.. إضافة إلى ذلك سوف تسبق عملية تنفيذ السجل الإلكتروني مرحلة تجريبية سيتم تنفيذها في عدد من المحافظات لاختبار

ما أبرز الملاحظات والمقترحات المرفوعة من اللجنة العليا للانتخابات بشأن تعديل بعض مواد قانون الانتخابات؟

أبرز الملاحظات والمقترحات في التعديلات على قانون الانتخابات تتركز على إجراءات وضوابط حول عملية القيد والتسجيل الإلكتروني وأهمها: المواطن الانتخابي، تضمن اعتماد مكان الإقامة أو مقر العائلة واستبعاد المواطن الثالث بمقر العمل، وبالتالي سيتم حرمان أعداد كبيرة جداً من العسكريين والعمال وطلاب الجامعات غير المقيمين.. كما تضمنت التعديلات مقترحاً حول التثبث من الهوية وذلك من خلال بطاقة إثبات الهوية (بطاقة شخصية - عائلية- جواز السفر). إضافة إلى أن التعديلات شددت على ضرورة وجود شهادة معرفين اثنين من أبناء نفس المركز الانتخابي يحملان إحدى الوثائق المشار إليها أعلاه لطلب قيد تسجيل اسمه في السجل الإلكتروني ممن لا يمتلك أية بطاقة إثبات هوية، وبالنسبة لهذه الفقرة فإن النص المقترح الجديد أدى دور العاقل والأمين واستبعد أيضاً البطاقة العسكرية من بطاقات إثبات الهوية.

### قيد المناقشة

ما الجديد في عملية الحذف والإدراج والطعون؟

حول هذا الموضوع أحب أن أوضح أن المقترح المعدل تضمن الاكتفاء بأحقية كل ناخب في الدائرة الانتخابية المحلية في الطعن بصحة قيد أي ناخب تم قيده في ذات الدائرة أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال سبعة أيام، واعتبار قرارات المحكمة الابتدائية قرارات نهائية غير قابلة للطعن.. وبالتالي فإن هذا المقترح الجديد قد حذف الفقرة الخاصة بالطعن أمام محكمة الاستئناف.

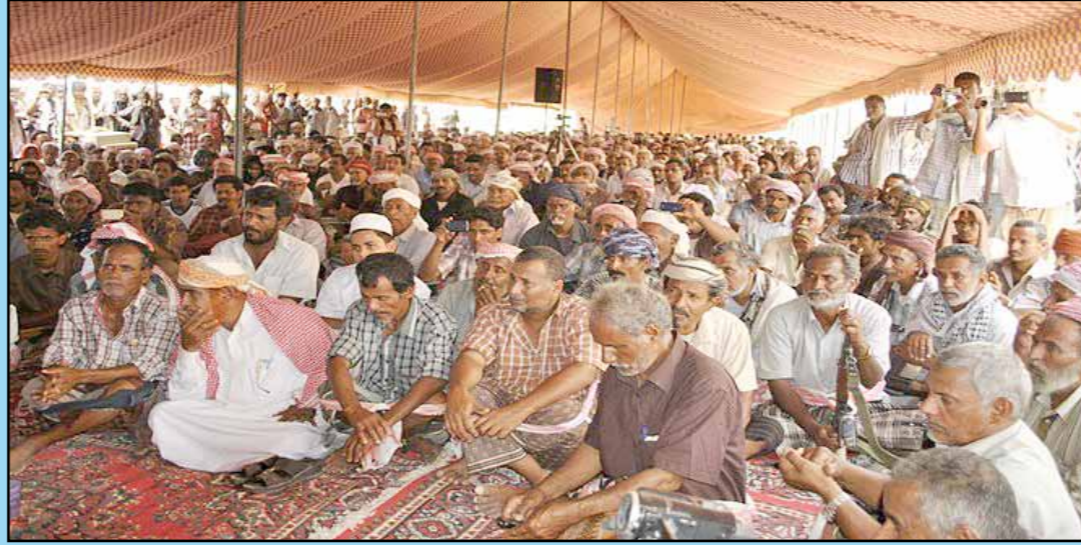
هل تضمنت المقترحات المرفوعة من اللجنة العليا آلية بديلة أو معالجات في حالة عدم تنفيذ السجل الإلكتروني في مركز انتخابي معين أو منطقة معينة؟

لم يرد أي شيء بخصوص ذلك.. مع أن العديد من المراكز الانتخابية خلال مراحل القيد والتسجيل اليدوية السابقة تعثرت، فما بالك بسجل الكتروني يتطلب توفير تقنيات ومصادر طاقة وغيرها.. الخ.

هل سيعمل السجل الإلكتروني الجديد على تجاوز حالات التكرار مباشرة وبطريقة آلية سريعة؟

## في لقاء تشاوري ضم جميع القبائل..

# أبناء حضرموت يطالبون بتغيير قوات حماية الشركات النفطية



**تداعت كافة قبائل حضرموت الساحل والوادي والصحراء، الخميس الماضي الى اجتماع عام دعت اليه قبائل الحموم بغيل بن يمين لمناقشة الأوضاع المتدهورة التي آلت اليها محافظة حضرموت، والوقوف أمام كل التجاوزات ووضع حد لها وردع عصابات النهب والفساد التي تعيث بحضرموت الخير فساداً.. إضافة الى تدارس ما وصلت اليه الحالة الأمنية ومسلسل الاغتيالات المستمر لكوادر وقيادات المحافظة واستهداف أبناء الجيش والأمن وما تتعرض له الثروة النفطية والبحرية من عبث وانتهاك ونهب منظم ومستمر..**

**حضرموت- صلاح العجيلي:**

وبناء على ذلك قرروا رفع مذكرة عاجلة بهذا البيان لرئيس الجمهورية ووزير الدفاع والمحافظ وقادة المنطقتين العسكريتين الأولى والثانية وللشركات العاملة في حضرموت في مجال مسح واستكشاف وإنتاج النفط، ولسفراء الدول الخليجية وأعضاء مجلس الأمن وتوزيعه على وسائل الإعلام المختلفة المحلية والعربية والدولية.

هذا وكانت قد القيت كلمه ترحيبية عن قبائل الحموم، أكدت على الحاجة الملحة لتوحيد قبائل حضرموت لمواجهة ومواجهة كل ما يمس حضرموت واهلها، وما يشوه صورتها، ولفتت الى اهمية التداعي لتدارس ما وصلت اليه الحالة الامنية من تدهور وفقدان الامن بمعناه الشامل ومسلسل الاغتيالات واستهداف ابنائها الوفاء والمخلصين لوطنهم وفضلا عن الظلم والغبن البالغين الذين وقعوا على حضرموت واهلها.

والتصدير بحضرموت لتوقيف أعمالها تصامناً مع مطالب المواطنين حتى يتم استبدال وتغيير قائد وأفراد حماية الشركات بقوة محليه من من أبناء المحافظة.

كما أمهلت القبائل الحضرمية السلطات المحلية والإمنية بالمحافظة فرصة شهر فقط لتغيير حماية الشركات والمقاولين.. مؤكداً أنه في حال أي إخلال بالمطالب السابقة فستصرف بما تراه مناسباً وبما يضمن تحقيق مطالبها.

كما وقع الحضرميون على وثيقة حلف فيما بينهم نصت على: تأسيس اتحاد أو مجلس يضم كل قبائل حضرموت كمرجهيه لحضرموت، وتشكل لجنة رئاسة لهذا الاتحاد أو المجلس من مقادمة وحكامان كل زي قبلي بواقع اثنين من كل قبيلة ويتولى المقدم سعد احمد بن حبريش الرئاسة الحالية وتشكيل لجنة فنيه للسكرتارية فيما بعد.

في مناطق المسوحات والاستخراج وتصفية المنطقة منها ومعالجة كل المرضى وتعويض الوفيات الناتجة عن التلوث.. ودفع تعويضات لأبناء مناطق الامتياز نتيجة التلوث للبيئة والصحيج وأقارب السكنية العامة للمواطنين.. وتشكيل لجنة مسح دولية محايدة للاطلاع على جرائم التلوث، كما دعوا إلى ضرورة إخراج المعسكرات من المدن والغاء النقاط العسكرية المستحثة... والزمام شركات إنتاج النفط بتوفير الطاقة الكهربائية المجانية لكل مدن وقرى حضرموت وكذا مياه الشرب تنويهاً عما تسببه من تلوث لبيئة حضرموت وتعريض حياة أبنائها للخطر، ودعم كلية الهندسة والبتترول بجامعة حضرموت بالمستلزمات التقنية واللوجستية وتسجيل القيام بالتطبيقات العملية للطلاب وتوفير المنح الدراسية للمبتعثين منها.

وكان اللقاء قد وجه رسالة شكر لشركات المسح والتنقيب

الإبعاد الذي لحق بهم من سابق بزيادة أعداد الملتحقين. وأكد المجتمعون على ضرورة استبدال وتغيير ما يسمى قوات حماية الشركات بحضرموت بقوة محلية من أبناء حضرموت على أن تعثر القوى المشككة لحماية الشركات في عام 94م هي الأساس فضلاً عن التغيير الفوري لقائد كتيبة الحماية.

وطالبت قبائل حضرموت في بيانها بإطلاق سراح كل المعتقلين على ذمة حادث 14 يونيو 2013م في غيل بن يمين فوراً وتسليم سيارتهم وممتلكاتهم الشخصية وكذلك بقية المعتقلين السياسيين الحضارم..

وشددوا على إعطاء أبناء حضرموت حق الأولوية في المقاولات والتوظيف والعمالة والتأهيل في هذه الشركات النفطية بناءً على القانون والقرارات الوزارية.

واقام عمليات التلوث البيئي الناتجة عن الشركات العاملة

وصدر عن اللقاء القبلي-الذي زاد حضوره عن ثلاثة أرف شخص من مختلف زعامات وقبائل حضرموت- بياناً نددوا فيه بكل تلك الممارسات الظالمة على أبناء حضرموت كافة.. وأكدوا تمسكهم بحقوقهم وشرواتهم ووقفهم يداً واحدة وموقفاً واحداً للدفاع عن أراضيهم وحقوقهم ومنع التجاوزات والممارسات اللاإنسانية التي تمارس ضددهم في ظل تمادي وتهاون السلطات المعنية..

وتضمن بيان أبناء حضرموت عدداً من المطالب منها، الكشف عن كل الجناة والمتورطين في قتل شهداء حضرموت قاطبة.

كما دعوا إلى تسليم المهام الأمنية في حضرموت لابنائها العاملين في أجهزة الأمن وتغطية النقص في قوتها البشرية وطالبوا بإعطاء الحضارم نصيبهم من العمل في القوات المسلحة والوكليات العسكرية المختلفة وتعيينهم عن